

قِيمَتِهِ لِعَمَائِهِ وَوَلَدَيْهِ فَمُنْبَرٌ فَإِنَّ عَلَى النَّبِيِّ صَوْتَهُ عَيْسَةَ شَرَّكَ
 يَقُولُ إِنَّ مَثْرَفِي فِي رَجُلٍ هَذَا وَسُفْرِي هَذَا أَوْ مِنْ رَجُلٍ فَالْقَائِلُ بِهِ رَجُلٌ
 يَبْعُهُ فَإِنَّ مَا أَتَى عَلَى الْحَسَنِ الرَّجُلُ كَمَا يَبْعُهُ كَمَا يَبْعُهُ لِلدَّبْرِ وَلَيْتَهُ عَسَلٌ
باب الاستيلاء إذا ولت الأمة ولها فماتت أم ولد له لا يجوز
 بيعها ولا تملكها وله وطئها أو اشتراكها إجماعاً نعماً وتزوجها ولا يثبت نسب
 ولها إلا أن يجتزئ به فإن جاءته ولدت له يثبت نسبه من غير إقرار
 فإن نقاه انتفى بقوله وإن تزوجها فباعت بولده في عكرته وإذا مات أبو
 عنقت من جميع المار لا تزوجها السعادية للفرق وإن كان على الوطئ وإذا
 وطئ رجل أمة غيره يباح فولدت منه ثم ولها ما ماتت أم ولد له وإذا
 وطئ الأب جارية ابنه جاءت بولده أتمناه يثبت نسبه وصلات أم ولد له
 وطئها فماتت أم ولد له وعقرها أو لا يجمعه ولا يجمعه وإن وطئ الأب مع بقائه
 الأب لم يثبت النسب وإن كان الأب ميتاً يثبت النسب من الحي كما يثبت
 النسب من الأب وإذا كانت الجارية بين اثنين جاءت بولده أتمناه أحدهما
 يثبت نسبه منه وصلات أم ولد له وعليه نصف عقرها ونصف قيمته لو لم يكن
 عليه ضمان قيمة ولها فإن اتجها جميعاً يثبت نسبه منهما وإن التزمت
 ولها ما وعليه نصف قيمتها نصف عقرها القيمة فصاعداً بما له على العروق
 الابن من كل واحد منهما يثبتان كاملين وهما وإن ماتت منه ميثاق أب واحد

وإذا

وإذا وطئ الوطئ جارية مكاتبه جاءت بولده أتمناه فإن صدقة
 المكاتب يثبت نسب أولادها وكان عليه عقرها وقيمة ولها ولا يثبت
 أم ولد له وإن كذب في النسب يثبت **كتاب المكاتب** إذا كاتبت
 أم ولد له أو أمته عليه أو بشرطه عليه وفي الجدة ذلك كتاباً لا يجوز
 أن يشترط المال حال الأجير من جملته ولا يثبت النسب من العبد المتعبد
 إذا كان يعقل التزويج والبيع وإذا أصحبت المكاتبه خرج المكاتب من يد
 الوطئ ولخرج من يملكه فيجوز له البيع والشراء ولا يجوز له التزويج
 إلا بالذن أبوي ولا يجب ولا يمتنع من الأجنبي البشير ولا يمتنع من ولده
 ولا من أمة له دخل في ثباته وكان خلع عليه ولا يسهله فإن فرغ من
 عمله من أمته ثم كاتبت أمته فلا يثبت نسبه ولا دخل في كتابتها وإن أسبه لها
 فإن وطئ الوطئ كاتبت أمته العقر طين جميعاً أو على ولها من ثمنه
 الجارية وإن تلف ما لا لها عقره وإذا اشتري المكاتب أباه أو أخته دخل
 في ثباته وإن اشتري أم ولد له ولا يمتنع من الكتاب في الكتابة ولا يمتنع
 له معها فإن اشتري ذاتاً محرمة من أم ولد له لا يمتنع من كتابتها عند
 الجحيفة وإذا حجج المكاتب من غير نظر الأجنبي في حاله فإن كان له دين
 بقضية أو مال يده عليه لم يجز بيعه ولا يمتنع من بيعه في الثلاثه
 فإن لم يكن له وجه وطلب الوطئ بغيره عقره وفيه اللقائبة **وقال**